

أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي
- بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)-

أ / باصور كمال *

الملخص:

تعتبر السياسة النقدية عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلال الخارجي الذي يسببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية للاختلالات الخارجية، لذا تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات النقدية بغرض التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسة النقدية في الجزائر.

Abstract:

Monetary policy is an important element in macroeconomic policy, which plays a critical role in addressing the external imbalance caused by a type of disorder associated with the non-equilibrium in the money market, whereas the problems related to the balance of payments are a monetary phenomenon. Thus, the correction must be by cash settlements from balances of Foreign Affairs. So the monetary authorities have used monetary variables to influence aspects of the constituent parts of the balance of payment

Key words: Monetary Policy, Balance of Payments, Exchange rate, monetary policy in Algeria.

* أ . باصور كمال . أستاذ مساعد قسم "ب" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس، المدية.

مقدمة:

أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم، مستفيدة من التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية، التي تسهل المبادلات التجارية والمالية بين الدول حيث ترتب عن قيام هذه العلاقات والتبادل بين هذه الأخيرة إلى ارتباطها بعضها البعض بعلاقات دائمة ومدينة وهذا ما أدى إلى ظهور مشاكل تثيرها العمليات الاقتصادية بين الداخل والخارج، خاصة بعد انهيار نظام بروتن وودز واتجاه العديد من الدول إلى تعويم عملاتها مما انجر عنه اضطرابات في موازين المدفوعات والاختلال في هذا الأخير يعبر عن وجود خلل في الاقتصاد، خاصة حالة العجز الذي يعني أن العائدات من الخارج أقل من المدفوعات، وتزايد بذلك المديونية اتجاه العالم الخارجي وبكل ما تحمله من آثار ومخاطر.

ونتيجة للعلاقة الموجودة بين ميزان المدفوعات والسياسات الاقتصادية وبالخصوص السياسة النقدية، التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو عرض النقود بما يتماشى والنشاط الاقتصادي، وكذا الأهداف الاقتصادية المنشودة، لذا تعتبر درجة فعالية السياسة النقدية وأهميتها كأحد سياسات الاستقرار الاقتصادي والتي تختلف من اقتصاد لآخر في ضوء تفاوت الهياكل الاقتصادية السائدة والاختلاف في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة لأخرى، عنصران مهمان من عناصر السياسات الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلالات الخارجية، وهذا في ظل تفاوت درجة التقدم الاقتصادي إضافة إلى اختلاف حالات الاختلال السائدة، حيث تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات بغرض التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

تستخدم السياسة النقدية سعر الصرف الذي يعتبر كهدف وسيط لها في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية هذا الأخير، ويتم هذا التصحيح عن طريق التسويات النقدية باعتبار أن الاختلال سببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي.

ومن أجل تسليط الضوء أكثر على مختلف جوانب هذا الموضوع سوف نعمل على طرح السؤال العام التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2012)؟

ولإجابة عن الإشكالية السابقة سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وميزان المدفوعات.

المحور الثاني: السياسة النقدية كمدخل لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المحور الثالث: فعالية السياسة النقدية والتوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2012).

المحور الأول: أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وميزان المدفوعات.

1- تعريف السياسة النقدية:

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي، كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي، وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراساتها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ومنه فإن السياسة النقدية هي "مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي للتحكم والتسيير الأمثل للمعروض النقدي والتأثير على حجم الائتمان، وهذا بما يتماشى والأهداف الاقتصادية المنشودة"، حيث يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للسياسة النقدية في:

- السياسة النقدية مجموع الإجراءات التي تتغير بتغير الأهداف الاقتصادية المسطرة.
- وجود سلطة مشرفة على إدارة السياسة النقدية، وهي البنك المركزي.
- التأثير على السيولة النقدية بهدف ضمان استقرار في المستوى العام للأسعار وسوق الصرف.

1-1- أهداف السياسة النقدية:

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع إستراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، والمتمثلة في الاستقرار العام للأسعار والبطالة المنخفضة ونمو اقتصادي مقبول، واستقرار قيمة العملة في السوق الدولية، وهي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية ولا تتحقق هذه الأهداف العامة إلا بتحقيق الأهداف الأولية التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية، إن ضمان بلوغ النتائج بفعالية، وهي التي كانت بمثابة أهداف مرسومة، يقتضي مراعاة ضرورة توفر هذه الأهداف، وعلى غرار أي هدف استراتيجي يجب توفر فيه الخصائص التالية¹:

- الوضوح والدقة.
- المرونة.
- القابلية للقياس والتكميم.
- الواقعية أو القابلية للتحقيق.

أ- تحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار:

إن دور السياسة النقدية هو تحقيق جملة من الأهداف النهائية وعلى رأسها استقرار مستوى الأسعار، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، والواقع إن اللجوء

للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريمان أنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود.²

ب- تحقيق مستوى عال من التشغيل:

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد البشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مشاكل اقتصادية.³

ج- تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:

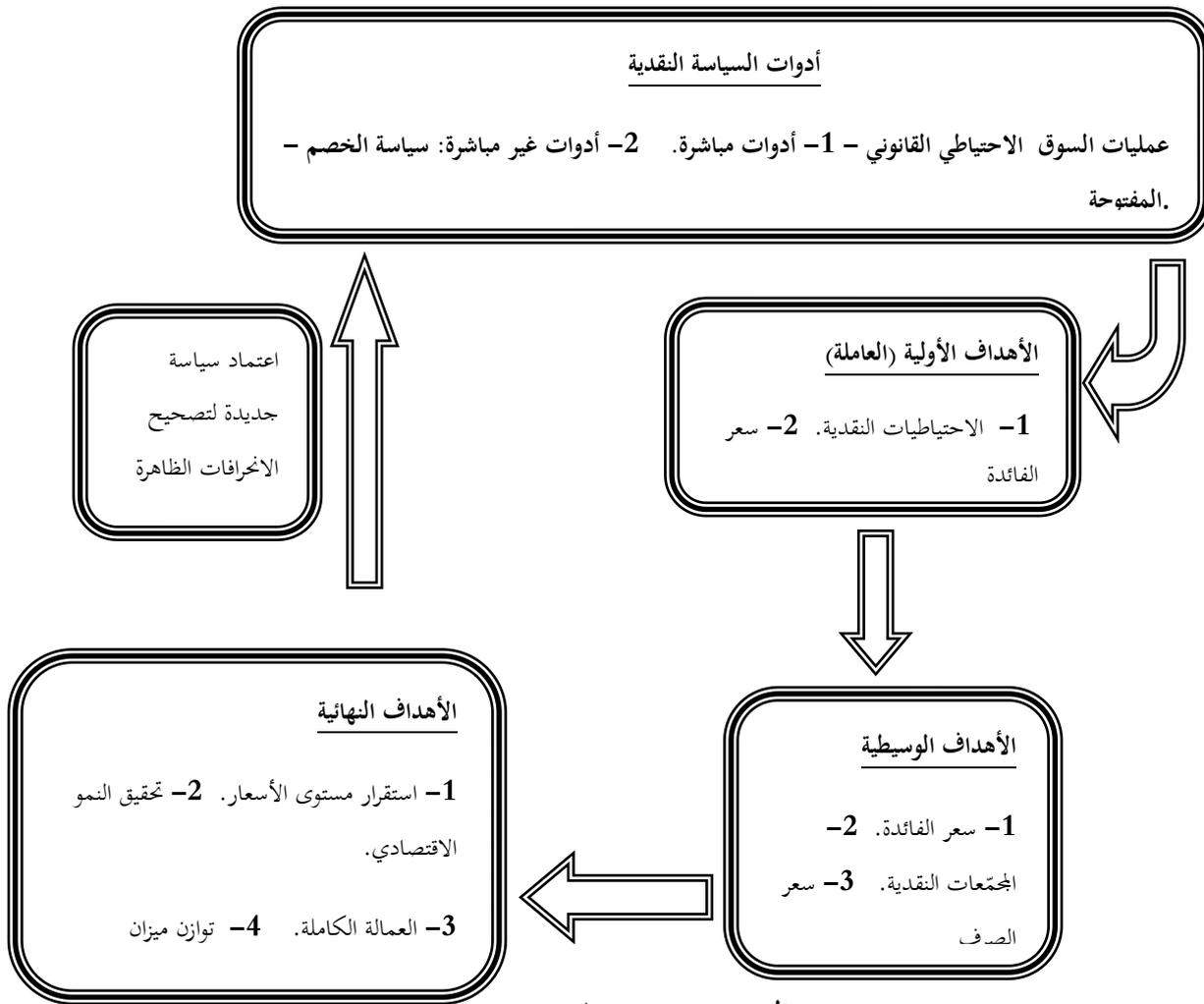
كان ينظر في البداية إلى إن معدل عال من النمو الاقتصادي بأنه مرتبط بتحقيق العمالة الكاملة، لكن تغير النظرة بعد الخمسينيات من القرن العشرين وأصبح ينظر إلى النمو الاقتصادي كهدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر سياسة اجتماعية ملائمة ولهذا نجد دور السياسة النقدية يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل بغية تحقيق هذا الهدف.⁴

د- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يجسد ميزان المدفوعات لدولة ما العلاقة النقدية والمالية والتجارية لهذه الدولة مع باقي أقطار العالم ويكون هذا الميزان في صالح الدولة عندما تكون إستلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج، والعكس صحيح، وتسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل إلى صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة.⁵

وعلى العموم نجد أن السلطات النقدية في أي دولة تعتمد على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظرا لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية، إذن يتعين على البنك المركزي تسطير جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولا، وعلى العموم نجد أن استقرار المستويات العامة للأسعار يمثل الهدف المشترك في أغلب الدول، وفيما يلي نعرض مخطط توضيحي للإستراتيجية النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية:

الشكل رقم (01): يوضح إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية.



المصدر: من إعداد الباحث.

1-1-2- أدوات السياسة النقدية: تتلخص آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح، وتتمثل أهم هذه الأدوات في:

أ- عمليات السوق المفتوحة: تعني هذه السياسة دخول البنك المركزي للسوق النقدية و المالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية،

ب- معدل إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته المقرض الأخير، ويسمى أيضا سعر البنك⁶.

ج- معدل الاحتياطي القانوني: يعتبر الاحتياطي القانوني من بين السياسات التي يستعملها البنك المركزي بهدف مراقبة سيولة البنوك التجارية، ومفهومها يتلخص في إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع

العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي⁷.

2- ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، وما زاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال، ولذا سنحاول دراسة أهم مكونات ميزان المدفوعات وإظهار أهميته.

ورغم تعدد تعاريف ميزان المدفوعات لكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن نطاق كونه عبارة عن سجل تسجيل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية جرت العادة أن تكون سنة، كما يعتبر واحدا من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة للدولة، حيث تكمن أهميته فيما يلي :

- ✓ يسمح ميزان المدفوعات بقياس القدرة التجارية لدولة معينة.
- ✓ تقدم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توفرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة.
- ✓ متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للاقتصاد⁸.
- ✓ معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة، كما يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة اعتماداً على ميزان المدفوعات.
- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات كمؤشر يدل على التنبؤ المستقبلي لكل الأزمات المالية خاصة إذا تعلق الأمر بوجود عجز مزدوج.
- ✓ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف، حيث تؤثر التغيرات في المدفوعات والمقبوضات من العملات الأجنبية على العرض المحلي لعملة الدولة، ومن ثم على السياسة النقدية والمالية الواجب إتباعها⁹.

المحور الثاني: السياسة النقدية كمدخل لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

1- السياسة النقدية وسعر الصرف: كل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في الميزان الحسابي، إذا تبين أن أحد جانبي الميزان مصادر الطلب على العملات الأجنبية وبين الجانب الآخر مصادر العرض من العملات الأجنبية وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن في الميزان الحسابي أي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية.

وعليه يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات¹⁰، أي سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوماً بوحدات من عملة أجنبية أخرى، ويوجد طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

1-1-1- مناهج إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف: حيث سنتناول دراسة لأثر تغير سعر صرف العملة على توازن ميزان المدفوعات، وذلك استناداً إلى ما ذكرناه في الفصل الأول في كون أن سعر الصرف يعتبر هدف وسيط للسياسة النقدية، يهدف إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كما أن سعر الصرف يعتبر أيضاً قناة من قنوات إبلاغ السياسة النقدية، حيث يمكن التركيز في هذا الإطار على مدخلين أساسيين يعمل من خلالهما سعر الصرف وهما: مدخل المرونات، ومدخل الاستيعاب.

1-1-1-1- مدخل المرونات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات: إن ترك العمل بقاعدة الذهب أدى إلى التخلي عن آلية التعديل الذاتي لميزان المدفوعات من خلال حركة دخول وخروج الذهب، هذا مآدى إلى ظهور بعض المناهج الجديد لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومدخل المرونات من بين هذه المناهج، حيث يرجع الفضل في بلورة هذا المنهج ذلك إلى "Robinson" سنة 1938 وذلك لاستجابة الحاجة النظرية في تكيف ميزان المدفوعات بموجب أسعار الصرف المرنة، حيث يعتمد هذا المدخل على طريقة تحول الإنفاق عن طريق تغير سعر الصرف، وجوهر هذا الفكر هو تحول الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو التحول من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات¹¹.

أ- الصيغة الرياضية للمدخل: يعتمد هذا المدخل على صياغة "مارشال-لرنير"، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات، حيث يجب أن يكون المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وللوصول إلى هذه العبارة يتم الانطلاق من التحليل ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية، M : قيمة الواردات بالعملة الأجنبية، P : سعر الصرف، B : الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية، e_X : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى العلاقة كما يلي:

$$e_X = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots \dots \dots (1)$$

حيث: ΔX : التغير في الصادرات، ΔP : التغير في سعر الصرف

وتعني القيمة e_X : قيمة التغير الذي يحدث في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات مرونة كبيرة إلى التغير في سعر الصرف، وإذا ما اعتبرنا أن الصادرات في شكل دالة فان مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$e_X = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X} \dots \dots \dots (2)$$

e_M : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وهي كما يلي:

$$e_M = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots \dots \dots (3)$$

حيث: ΔM : التغير في الواردات .

وتعني القيمة e_M : قيمة التغير الذي يحدث في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وإذا ما اعتبرنا أن الواردات في شكل دالة فان مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$e_M = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \dots \dots \dots (4)$$

بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فان لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MP ، وبالتالي فالميزان التجاري يكتب على الشكل التالي:

$$B = X - MP \dots \dots \dots (5)$$

تسمى هذه العلاقة بمعادلة رصيد الميزان التجاري .

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري نقوم باشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left(\frac{dM}{dP} P + M \right) \Leftrightarrow \frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left(M + \frac{dM}{dP} P \right)$$

و بإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M \left(\frac{dX}{dP} \frac{1}{M} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right) \Rightarrow \frac{dB}{dP} = M \left(\frac{dX}{dP} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots (6)$$

حيث تم الانطلاق من ميزان متوازن أي: $B=X-MP=0$ أو $X=MP$

لذلك يمكن كتابة المعادلة (6) كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = M \left(\frac{dX}{dP} \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots (7)$$

بتعويض (2) و(4) في المعادلة (7) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M(e_X - (1 - e_M)) = M(e_X + e_M - 1) \dots \dots \dots (8)$$

وتعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار التالي:

$$M(e_X + e_M - 1) \dots \dots \dots (9)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$e_X + e_M > 1 \text{ وهو شرط مارشال-لرنير.}$$

أما إذا كان: $e_X + e_M < 1$ فإن التغير الذي يحصل في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

أما إذا كان: $e_X + e_M = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوم.

وعليه فإن الصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسين الميزان هي الصيغة الأولى، أي أن يكون مجموع المرونيتين أكبر من الواحد الصحيح وهو شرط مارشال لرنير"، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري اثر انتهاز سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض".

ب- ميكانيزمات التأثير على الميزان التجاري: يتم تأثير الميكانيزم على الميزان التجاري وفق ما يلي:

➤ حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك سيؤدي إلى إحداث تغير في أسعار الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة ذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان التجاري.

➤ حالة الفائض: بإحداث ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية من وجهة نظر غير المقيمين مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، بينما أسعار الواردات تبدو منخفضة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي فإن رفع قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع في الواردات وانخفاض في الصادرات، الشيء الذي يؤدي إلى تلاشي الفائض.

ولا شك أن في الحالتين لا يؤدي تغير سعر الصرف دوره إذ لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف¹².

1-1-2- مدخل الاستيعاب لإعادة التوازن لميزان المدفوعات: ينتمي هذا المدخل إلى التحليل الكينزي

من حيث تركيزه على بحث تأثير تغير سعر الصرف على كل من الدخل القومي والاستيعاب المحلي، حيث ينتسب فضل استخدام هذا المصطلح لأول مرة إلى "Alexander Sidney" سنة 1952، حيث يركز هذا النموذج على الميزان التجاري ويهمل تدفقات رؤوس الأموال، وبهذا فهو شبيه بمدخل المرونات، حيث يعتبر "الكسندر" أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الاستيعاب، هو عبارة عن الفرق بين ما تنتجه الدولة وما تستوعبه من هذا

الإنتاج، حيث يعتبر الاستيعاب مجموع عناصر الطلب أي الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري¹³.

أ- الصيغة الرياضية للمدخل: في هذا الإطار من الافتراضات بدأ "الكسندر" تحليله للمنهج باستخدام التحليل الكينزي كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

حيث :

Y : الدخل الوطني، C : الاستهلاك، I : الاستثمار، G : الإنفاق الحكومي، M : الواردات، X : الصادرات وافتراض عدم وجود صادرات وواردات، أي في حالة اقتصاد مغلق فإن المعادلة تصبح كما يلي :

$$Y = C + I + G \dots \dots \dots (2)$$

حيث توضح المعادلة (2) أن الدخل الوطني يتكون من السلع التي تنتج وتستوعب محليا، وهو ما يسمى بالاستيعاب المحلي والمعبر عنه كما يلي :

$$A_d = C + I + G \dots \dots \dots (3)$$

وبافتراض أن الاقتصاد المدروس لا يحتوي على الواردات تصبح المعادلة (1) كما يلي:

$$Y = A_d + X \dots \dots \dots (4)$$

أما الاستيعاب الكلي فهو يمثل الاستيعاب المحلي مضاف إليه الواردات، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$A = A_d + M \dots \dots \dots (5)$$

وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$Y = A - M + X \Rightarrow Y - A = X - M \dots \dots \dots (6)$$

وتعكس المعادلة (6) حقائق أساسية في منهج الاستيعاب، فإذا كان (A) أكبر من (Y) بمقدار معين فان (M) يجب أن تفوق (X) بنفس المقدار، والعكس إذا كان (Y) أكبر من (A) فان (X) يجب أن تكون أكبر من (M) بنفس المقدار.

ويمكن تحديد رصيد الميزان التجاري من المعادلة (6) بأنه الفرق بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي بمعنى: $B = Y - A$ ، ومنه نصل إلى أن B دالة في الفرق بين Y و A كما يلي:

$$B = F(Y - A) \dots \dots \dots (7)$$

وتعكس المعادلة السابقة إمكانية تحديد ثلاث حالات:

➤ الأولى: إذا كان الدخل الوطني أكبر من الاستيعاب الكلي ($Y > A$) فان رصيد الميزان التجاري يكون موجب ($B > 0$) بمعنى وجود فائض في الميزان التجاري.

➤ الثانية: إذا كان الدخل الوطني اقل من الاستيعاب الكلي ($Y < A$) فان رصيد الميزان التجاري يكون سالب ($B < 0$) بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري.

➤ الثالثة: إذا كان الدخل الوطني يساوي الاستيعاب الكلي ($Y = A$) فان رصيد الميزان التجاري يساوي الصفر ($B = 0$) بمعنى أن الميزان يشهد حالة توازن.

إن تخفيض سعر صرف العملة يؤدي إلى أثرين: أثار على الدخل واثار على الامتصاص، والدمج بين هذين الأثرين يسمح بقياس الأثر الإجمالي لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن صياغة التغير في رصيد

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A$$

الميزان التجاري على الشكل التالي:

2- السياسة النقدية والتوازن الخارجي عن طريق أسعار الفائدة: تعد أسعار الفائدة من أهم وسائل تأثير السياسة النقدية، لذا سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الفائدة، ثم علاقتها ببعض المتغيرات الكلية الأخرى كالأستثمار، التضخم، العرض النقدي وسعر الصرف، بالإضافة إلى التطرق لآليات انتقال اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة، كما يعرف أيضا سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأسمال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لفترة زمنية محددة، ويختلف بذلك السعر حسب المدة إن كانت شهرية أو سنوية وحسب المبلغ المقترض (فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة، وبناءً على ذلك فإن سعر الفائدة يتحدد باتفاق المقرض والمقترض وبناء على العرض والطلب)¹⁴.

2-1- العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة: إن دور سعر الفائدة في تحقيق مستوى معين من سعر الصرف يعتبر من الموضوعات الهامة والمعقدة التي تشغل بالكثير من الاقتصاديين، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي تحسن قيمة العملة الوطنية، هذه الاستجابة تشترط الكثير من الشروط (مناخ الأستثمار، مرونة بين أسعار الفائدة والأستثمار، مرونة في الجهاز الإنتاجي، استقرار الكثير من المتغيرات الاقتصادية)، وعندما تكون العملة ضعيفة مثلا يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، ويمكن توضيح العاقبة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة من خلال نظرية تعادل أسعار الفائدة، ونظرية اثر فيشر الدولي.

2-1-1- نظرية تعادل أسعار الفائدة (PTI): مبدأ نظرية تعادل معدلات الفائدة يقوم على أن الفرق بين أسعار الصرف العاجلة والآجلة يميل إلى التساوي مع الفرق بين معدلات الفائدة للعملة المعينة، بصورة أخرى أسعار الصرف الآجلة للعملة تتعادل مع تعادلات معدلات الفائدة، وتغير معدلات الفائدة له تأثير مباشر على الطلب على الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تغير سعر الصرف وأول من صاغ هذه النظرية هو كينز (J.M.Keynz)¹⁵.

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أي أن معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف العاجل،

ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في أسواق المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1-d)$.

حيث: id : معدل الفائدة المحلي يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر صرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie وإعادة بيعها لأجل بشكل ممكن الحصول مجددا على مبلغ بالعملية المحلية ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$$M(1+id) = (M/cc)(1+ie)ct \dots \dots (1)$$

CC : سعر الصرف الآني، ct : سعر الصرف الآجل، ie : معدل الفائدة الخارجي الاسمي، Id : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

ومن المعادلة السابقة نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+id}{1+ie} \dots \dots \dots (2)$$

ب طرح 1 من طرفي المعادلة (2) نتحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \dots \dots \dots (3) \quad \text{أو} \quad \frac{CT-CC}{CC} = \frac{id-ie}{1+ie} \dots \dots \dots (4)$$

وإذا كان ie صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$\frac{CT-CC}{CC} \approx id - ie \dots \dots \dots (5)$$

2-1-2- نظرية اثر فيشر الدولي: تستند نظرية IRVING FISHER في تفسيرها لتقلبات سعر الصرف على علاقة معدلات الفائدة الاسمية الذي يجب أن يعادل كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي، فإذا كان In رمز معدل الفائدة الاسمية و Ir معدل الفائدة الحقيقي و inf معدل التضخم في بلد ما، فإن معادلة فيشر لمعدل الفائدة الاسمي عبارة عن العلاقة الرياضية التالية¹⁶:

$$In = Ir + inf$$

تقوم هذه العلاقة بشرح سعر الفائدة الاسمي بواسطة سعر الفائدة الحقيقي والتضخم المتوقع مع افتراض أن سعر الفائدة الحقيقي يتغير ببطء، أما التضخم فهو يلعب دورا أساسيا في تطور أسعار الفائدة الاسمية بشرط أن لا تتأثر أسعار الفائدة الحقيقية، أي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في بلد ما يترجم بارتفاع أسعار الفائدة الاسمية في هذا البلد، كما يمكن توسيع قاعدة فيشر إلى مجال أكثر اتساعا وذلك بوجود عدة عملات وبافتراض أن هذه العلاقة محققة في بلدين مختلفين (A و B) فيمكن كتابة القاعدة على الشكل التالي:

$$\begin{cases} In_A = Ir_A + inf_A \\ In_B = Ir_B + inf_B \end{cases}$$

وبافتراض تساوي أسعار الفائدة الحقيقية في كلا البلدين نتيجة لتشابه في الأصول المالية والخصائص المرتبطة بها (درجة المخاطرة، أجال الاستحقاق، السيولة... الخ) وذلك في ظل وجود عملتين مختلفتين، وفي حالة عدم تساوي

أسعار الفائدة الحقيقية ينتج عن ذلك تدفق رؤوس الأموال اتجاه البلد الذي يتمتع بسعر فائدة أعلى، وسوف يستمر التدفق إلى غاية تساوي أسعار الفائدة الحقيقية وهنا تصبح العلاقة كالتالي:

$$In_A - In_B = inf_A - inf_B$$

وتوضح العلاقة الأخيرة أن الفرق بين أسعار الفائدة الاسمية في البلدين يساوي الفرق بين معدلات التضخم المتوقع في البلدين، ومنه فان علاقة فيشر الدولية تحقق في طرفها الأول نظرية أسعار الفائدة، وتحقق في طرفها الثاني نظرية تعادل القدرة الشرائية، ويمكن تصور الرابط كما يلي:

$$PTI \longrightarrow Fisher \longrightarrow PPA$$

ولنفترض أن أسعار الفائدة كانت 5% بالنسبة لمنطقة الاورو و 3% بالنسبة للدولار فان الفرق 2% ما هو إلا عبارة عن معدل التضخم في المستوى العام للأسعار بين الفائدة الاسمية لمنطقة الاورو و الفائدة الاسمية للو.م.أ.

2-2- آليات انتقال أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة:

2-2-1- أسعار الفائدة وميزان رأس المال: إن زيادة التدفقات رؤوس الأموال الدولية الداخلية تربط حالة ميزان رأس المال بالفرق بين سعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة العالمية، وهو يعني أن المتغير المؤثر في تحديد حالة رأس المال هو سعر الفائدة المحلي¹⁷، وفي مفهوم ميزان المدفوعات يستلزم الزيادة في أسعار الفائدة المحلية بالنسبة لتلك الموجودة في الخارج، هذا ما يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات لأن التدفقات الرأس مالية زادة.

إن خفض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من البلد إلى الخارج نظرا لأن العائد من الاستثمارات رأس المال الدولي أصبح غير مريح مقارنة مع العالم، الأمر الذي يجعل حساب رأس المال في حالة عجز وهذا العجز يعمل بدوره على خفض سعر صرف العملة المحلية في الأسواق الدولية، ونظرا لأن استجابة الأسواق المالية أسرع بكثير من استجابة الأسواق السلعية فإن تدهور سعر صرف العملة المحلية قد يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري لأن الصادرات تصبح ارخص من الواردات، ولكن بعد فترة استجابة الأسواق السلعية للتدهور في سعر الصرف سوف يتحول العجز في الحساب الجاري إلى فائض لأن الطلب الدولي على الصادرات سوف يزداد لأنها أصبحت ارخص مما سبق (بالعملة الأجنبية) في حين ينخفض الطلب المحلي على الاستيراد لأنها أصبحت أغلا من ما سبق (بالعملة المحلية)¹⁸.

2-2-2- تأثير الحساب الجاري لسعر الفائدة: عندما يرى رجال الأعمال والمستثمرون انخفاض أسعار الفائدة ويسود الاعتقاد عندهم باستمرارها منخفضة مع وجود حالة التفاؤل لديهم فسيقومون بزيادة استثماراتهم لأن أحد العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار هي أسعار الفائدة (لأن الاستثمار دالة سالبة في أسعار الفائدة)، ومما لاشك فيه أن زيادة حجم الاستثمار من شأنه أن يؤدي الزيادة حجم الدخل، ومنه سيتولد من دون شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، مما يقود إلى العجز في الميزان التجاري.

3- دور العرض النقدي في إعادة توازن ميزان المدفوعات: كان لبروز الفكر النقدي تأثيرا واضحا في بلورة ونضوج المدخل النقدي، الذي يعالج مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز أهمية وفعالية دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، باعتبار أن الخلل فيه يكمن في عدم التناسق الموجود بين عرض النقود والطلب عليها.

3-1- مفهوم عرض النقود: يعرف عرض النقود أو كما يسمى أيضا بالكتلة النقدية بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي هي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة، ويعرف أيضا بأنه كمية النقود أو مجموعة الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة، وقد اخذ مفهوم العرض النقدي حيزا واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرض النقدي يعد بمثابة ديناً على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ أنه التزاما عليها وحقا لحائزته على التصرف بالمبالغ التي بحوزتهم¹⁹.

3-2- المدخل النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات: ظهر هذا المنهج على يد الاقتصاديين "Fernkel et Johnson" سنة 1976، والذين يرون أن الاختلال في ميزان المدفوعات ناشئ عن اختلال السوق النقدية، حيث يتعلق هذا المنهج بالميزان الكلي الذي يضم الحساب الجاري وميزان رأس المال، حيث أن المشاكل التي يعاني منها ميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية، وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية الدولية بإزالة الاختلال بين العرض والطلب على النقود²⁰.

أ- صيغة النموذج النقدي: صاغ هذا النموذج على أن رصيد الميزان ينعكس في صافي الاحتياطات النقدية الدولية الذي يعادل ميزان الجاري مضافا إليه ميزان التحويلات الرأس مالية أي²¹:

$$\text{حيث: } (1) \dots\dots\dots (SB = RMIN = BC + B)$$

BC: الميزان التجاري، RMIN: صافي الاحتياطات النقدية الدولية، B: ميزان رأس المال طويل الأجل، SB: رصيد ميزان المدفوعات.

إن صافي الاحتياطات النقدية الدولية ترتبط بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود كما يلي:

$$(2) \dots\dots\dots RMIN = F(Md - Ms)$$

حيث: Md: الطلب على النقود Ms: عرض النقود، ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الفجوة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقد، ويعبر عن دالة الطلب على النقود بالعلاقة التالية:

$$(3) \dots\dots\dots Md = KPY$$

حيث: Y: الدخل الحقيقي، P: متوسط الأسعار، K: مقلوب سرعة دوران النقد.

ووفقا للمنهج النقدي أن حجم عرض النقود بالنسبة لدولة ما يتوقف على مضاعف خلق النقود وصافي الاحتياطات الدولية، وكذا على الائتمان المحلي كما يلي :

$$Ms = MBM \dots \dots \dots (4)$$

حيث: $BM = A + RMIN$ ومنه تصبح المعادلة (4) كما يلي:

$$Ms = M(A + RMIN) \dots \dots \dots (5)$$

حيث: Ms : العرض النقدي، BM : القاعدة النقدية، M : مضاعف خلق النقود، A : الائتمان المحلي. ونحن نعلم بان سوق النقود يتوازن بتساوي الطلب على النقود والعرض عليها: أي $Ms = Md$ ومنه:

$$MA + M(RMIN) = KPY \Rightarrow \Delta MA + \Delta M(RMIN) = \Delta KPY \Rightarrow \Delta M(RMIN) = \Delta KPY - \Delta MA \dots \dots (6)$$

إن تكافؤ رصيد ميزان المدفوعات مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وهو عبارة عن التغير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الائتمان المحلي، وهو ما يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعد انعكاس للاختلال في السوق النقدية.

وعلى ضوء ما سبق، ولفهم آلية عمل هذا النموذج نرى سلوك البنك المركزي من خلال سياساته المتبعة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

❖ **في حالة الفائض:** يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة على زيادة المعروض النقدي بإتباع سياسة نقدية توسعية، حتى يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب عليه، وبالتالي تزداد الأرصدة النقدية بحوزة الأفراد مما كانت عليه، حيث يرغب المقيمين في البلد على إنفاق أرصدهم الزائدة على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة ارتفاع الواردات، ومنه تسوية الفائض في ميزان المدفوعات.

❖ **في حالة العجز:** يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة سياسة نقدية انكماشية، حيث يعمل على تقليص حجم المعروض النقدي حتى يصبح أقل من الطلب على النقود، مما يؤدي انخفاض الأرصدة النقدية إلى أقل من المستويات المرغوب فيها في السوق النقدية مما يحدث خلل فيها، هذا ما يجعل المقيمين يسحبون ما لديهم من أرصدة في الخارج إضافة إلى قيامهم ببيع ما يملكون من سلع وأصول مالية إلى غير المقيمين، وتخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وواردات رؤوس الأموال من الخارج، وبهذا يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات تدريجيا.

ومن خلال هذا المنهج النقدي لميزان المدفوعات يمكن أن نستخلص ما يلي:

❖ إذا كان $Ms < Md$ هذا يشير إلى وجود فائض في عرض النقود وهذا يعني أن الائتمان المحلي أكبر من الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يكون سالبا، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات سالب.

❖ إذا كان $Ms > Md$ إي وجود فائض في الطلب على النقود، مما يعني أن التغير في الطلب على النقود أكبر من التغير في الائتمان المحلي، ومنه فإن التغير في صافي الاحتياطيات النقدية الدولية يكون موجب، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب.

إذا كان $Md = Ms$ إي هناك توازن بين العرض النقدي والطلب على النقود، وهذا ما يعكس المساواة بين التغير في الائتمان المحلي والتغير في الطلب على النقود، ومنه فإن التغيرات في الاحتياطيات النقدية الدولية مساوية للصفر، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات متوازن (مساوي للصفر).

المحور الثالث: فعالية السياسة النقدية والتوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2012).

1- تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر: إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم قيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

1-1- خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990: قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة، وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسمة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي، وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة²²، هذا ما عجل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود ك رأس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول)، لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى

ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.

على العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية²³:

- ❖ تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
- ❖ تسيير نقدي إداري لئلا يوحى بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها.
- ❖ عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كلياً لرغبة زبائن القطاع العمومي.
- ❖ طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.
- ❖ الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.
- ❖ تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضاً إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيداً عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله²⁴.

1-2- معالم ومسار السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90: إن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية، فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي²⁵.

لقد أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991، لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة، إلى نظام يلعب دوراً

نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة، والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرسمالي واعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف، وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990 بصدور قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي "بنك الجزائر".
- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالاتي²⁶:

الفترة الأولى: تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي، وقد تخلل هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي:

- 1- **الاستعداد الائتماني الأول²⁷:** وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 155,7 مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988.
- 2- **الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:** بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ 30 جوان 1991 عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح.

3- الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

- ❖ تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3 % في سنة 1994 و معدل 6 % سنة 1995.
- ❖ تخفيض معدلات التضخم.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

الفترة الثانية: والمعتمدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995، وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

1- اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998): عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات، وقد حدد مبلغ الاتفاق ب: 1169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9 % من حصة الجزائر²⁸.

الفترة الثالثة: الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي للفترة 2010-2014، إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 112,9 و 111 دولار للبرميل الواحد سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

2- تطور الوضعية النقدية والتوازنات الخارجية الجزائرية: لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل صعبة خاصة في فترة التسعينات، وبحلول الألفية الثالثة بدأت الأوضاع تتحسن نوعا ما وذلك نتيجة صدور عدة قوانين وبرامج لدعم النمو الاقتصادي وكذا برامج للتنمية، والتي أدت إلى تحقيق نتائج يمكن القول عنها بأنها مقبولة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال التطرق إلى سير السياسة النقدية في الجزائر الذي تبرزه آخر التطورات الخاصة بالوضع النقدي، بالإضافة إلى إبراز تطور أهم مؤشرات التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة.

2-1- ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية: مع مطلع التسعينات تبنت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية وواصلت الجزائر تطبيق هذه الإصلاحات طيلة فترة التسعينات وحتى السنوات الأولى من الألفية الثالثة، وذلك بهدف المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار، انتهجت السلطات النقدية سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وسعر الصرف، وتنظيم مستويات السيولة المحلية، بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذه المطلب إلى ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية.

تلعب الكتلة النقدية في جميع الاقتصاديات دورًا كبيرًا في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات، وتحديد الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها، بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية، أي العملة و الاحتياطات المصرفية، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها، وحجم الاحتياطات التي يجري الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة، وأما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية وغيرها من المستحقات والأصول المالية.

جدول رقم (01): يوضح تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2000-2012). الوحدة: مليار دينار

السنوات	الكتلة النقدية			مقابلات الكتلة النقدية			الناتج المحلي الإجمالي	السيولة المحلية %
	عرض النقود M1	الودائع لأجل (أشياء النقود)	العرض النقدي M2	صافي الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد		
2000	1048,17	974,35	2022,53	776	667,5	993,73	4123,5	49.3
2001	1238,50	1235	2473,51	1310,7	569,7	1078,4	4227.1	58.4
2002	1416,34	1485,19	2901,53	1755,7	578,6	1266,8	4522.8	63.9
2003	1643,5	1656	3299,5	2342,7	423,4	1380,2	5252.3	63.7
2004	2165,5	1478,7	3644,4	3119,2	20,6-	1535	6150.4	61.2
2005	2437,5	1632,9	4070,4	4179,7	933,2-	1779,8	7563.6	55.2
2006	3177,8	1649,8	4827,6	5515	1304,1-	1905,4	8514.8	57.9
2007	4233,6	1761	5994,6	7415,5	2193,1-	2205,2	9366.6	64
2008	4964,9	1991	6955,9	10247	3627,3-	2615,5	11077.1	62.7
2009	4949,2	2228,9	7178,7	10886	3488,9-	3086,5	10006.7	71.5
2010	5638,5	2524,3	8162,8	11997	3510,9-	3268,1	12043.5	67.7
2011	7141,7	2787,5	9929,2	13922,4	3406,6-	3726,5	14480.7	68,56
2012	7681,9	3331,5	11013,4	14939.9	3343,4-	4298,5	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M1، حيث انتقل هذا الأخير من 1048,17 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 5638,5 مليار دينار جزائري سنة 2010، و 7523,5 مليار دينار جزائري في جوان 2012، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نقود التداول وذلك حسب تقرير بنك الجزائر، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي، ويمكن تفسير ذلك

بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى، كما تميزت الكتلة النقدية بارتفاع متواصل وبعد سنة 2000 عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا كبيرا حيث وصلت سنة 2010 إلى 8162.8 مليار دينار جزائري كما وصلت في جوان 2012 إلى 10626,1 مليار دينار جزائري، مما يعني أن هناك توسعا نقديا كبيرا، وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة (2001-2004) تم تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2005) وكذلك برنامج دعم النمو (2005-2009)، والذي أخذت فيه السياسة النقدية مسارا توسعيا، بالإضافة إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية²⁹ التي ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية (احتياطيات الصرف) نما سريعا ومستمرًا ابتداءً من سنة 2000 إلى غاية جوان 2012 حيث بلغت 14755,7 مليار دينار جزائري، حيث أن هذا الارتفاع يعزز جهود السياسة النقدية في الدفاع عن سعر صرف الدينار الجزائري في سوق الصرف*، وفيما يخص تطور القروض المقدمة للدولة فقد سجلت نمو سلبي نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي ينص على التزام الصرامة في السياسة النقدية، ونلاحظ منذ بداية سنة 2004 إلى غاية جوان 2012 أن القروض المقدمة للدولة ذات إشارة سالبة وهذا ما نفسره بأن الخزينة العمومية أصبحت تسدد قيمة القروض التي اقترضتها من الجهاز المصرفي، وذلك نتيجة تحسن الوضعية المالية للدولة، وذلك بسبب الصرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي³⁰، أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت نمو معتبرا ليصل في سنة 2012 ما يقارب 4298,5 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو وصل إلى 15,34%.

2-1-1- تطور أسعار الفائدة: تعتبر أسعار الفائدة مؤشر هام في سير السياسة النقدية وأهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية بغرض تحديد توجهات السياسة النقدية-توسعية أو انكماشية- والوصول إلى الأهداف المسطرة، وفي هذا الإطار فقد قامت السلطات النقدية في الجزائر بالتحريك التدريجي لأسعار الفائدة وذلك بداية من عام 1989، متبعة في ذلك منهج ماكينون وشاو في تحرير القطاع المالي³¹، وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة هو إعطاء تعويض للادخار وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار بالإضافة إلى إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض بتكلفة حقيقية، حيث أن الجدول التالي يظهر تطورات كل من أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة الاسمية.

الجدول رقم (02): يوضح تطورات أسعار الفائدة خلال الفترة (2000-2010).

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
سعر الفائدة الاسمي %	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,63	8	8,5
سعر الفائدة الحقيقي %	0,8	0,8	2,1	2,99	3,96	4,87	2,93	3,92	5,21	3,78	8,16

المصدر: حسين حميد، ، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية -بالإشارة إلى حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص177.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أنه بفضل تطبيق سياسة نقدية صارمة تم التمكن من خفض معدلات التضخم والوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة بداية من سنة 2000 إلى غاية 2010.

2-2- تطور مؤشرات التوازن الخارجي: لغرض معرفة التطورات الحاصلة على المستوى الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المحددة، علينا أن ندرس المؤشرات الدالة على التوازن الخارجي والمتمثلة في مؤشر المديونية الخارجية وخدمات الدين، واحتياطي الصرف الأجنبي بالإضافة إلى تطورات عناصر ميزان المدفوعات. **جدول رقم (03):** يوضح تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2012). الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	رصيد ميزان الخدمات	رصيد ميزان التحويلات	رصيد الميزان الجاري	رصيد حساب رأس المال	رصيد الميزان الكلي	سعر الصرف =USD (DZD)	أسعار البترول (\$ للبرميل)
2000	21,65	9,35	12,3	4,16-	0,79	8,93	1,36-	7,57	75,2	28,59
2001	19,09	9,48	9,31	3,22-	0,67	6,76	0,87-	6,19	77,2	24,85
2002	18,71	12,01	6,70	3,41-	1,07	4,36	0,71-	3,66	79,6	25,24
2003	24,47	13,32	11,14	3,99-	1,75	8,84	1,37-	7,47	77,3	29,03
2004	32,22	17,95	14,27	5,61-	2,46	11,12	1,87-	9,25	72,06	38,65
2005	46,33	19,86	26,64	7,35-	2,06	21,18	4,24-	16,94	73,3	54,6
2006	54,74	20,68	34,06	6,72-	1,61	29,95	11,22-	17,73	72,6	65,7
2007	60,59	26,35	34,23	5,87-	2,22	30,59	1,08-	29,55	69,3	74,9
2008	78,59	38,07	40,52	8,84-	2,77	30,45	2,54	36,99	64,5	99,97
2009	45,18	37,40	7,78	10-	2,63	0,41	3,45	3,86	72,6	62,3
2010	57,09	38,89	18,20	8,70-	2,65	12,16	3,42	15,58	74,4	80,2
2011	72,89	46,93	25,96	10,85-	2,65	17,77	0,34	20,14	72,8	112,9
2012	71,47	51,57	20,17	11,04-	3,17	12,30	0,25-	12,06	77,5	111

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000 -2008) ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97 % من إجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 اكتشافا للنفط والغاز خلال هذه الفترة حسب تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك³²، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل البترول بنسبة 37.37% مقارنة مع 2008، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ليعود بعدها إلى التحسن في سنة 2010 ليصل إلى 71,74 مليار دولار في نهاية سنة 2012، أن قيمة الواردات اتجهت نحو الارتفاع من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012 نلاحظ اتجاه قيمة الواردات نحو الارتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي المقومة به هذه الواردات بشكل ملحوظ خاصة خلال سنة 2003 أمام العملات الدولية الرئيسية مما تترتب عنه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي

ومشروع دعم النمو، نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض كبيرة نوعاً ما خلال السنوات (2000-2012)، ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع في أسعار النفط. يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن رصيد ميزان الخدمات سجل عجزاً طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة الأزمة الأمنية في تسعينات القرن العشرين، وارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلهم في الخارج، فضلاً عن حاجة البلد الكبيرة والمتزايدة في أغلب الأحيان للخدمات، وارتفاع تكلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي المتمثل في كراء الطائرات الأجنبية ومصاريف الصيانة، كما لوحظ تراجع العجز في الميزان من سنة 2001 حتى سنة 2003، ومرجعية ذلك الزيادة في العائدات من الاحتياطات الخارجية نتيجة لتنامي حجمها، وكذلك التحسن النسبي في أداء قطاع السياحة في احتواء الزيادة في عجز ميزان العمليات الغير منظورة، غير أنه وابتداءً من سنة 2004 حتى سنة 2012، عرف الميزان عجزاً كبيراً متواصلاً في رصيد بلغ أقصاه سنة 2012 بـ 11,04 مليار دولار، وهذا بسبب الاستقرار الذي عرفه الوضع الأمني الذي ساهم بدوره في انتعاش عدد الرحلات السياحية والعامة والمبادلات التجارية اتجاهها العالم، كذلك بفضل البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة في هذه الفترة بسبب انتعاش قطاع المحروقات، يتبين لنا أن رصيد ميزان التحويلات وانطلاقاً من سنة 2002 حتى سنة 2012 فقد عرف الميزان انتعاشاً كبيراً راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية من سنة 2000، بالإضافة إلى تحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور، وما زاد في هذا التحسن هو اقتراب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتحسين أداء خدمات الصرف.

يتكون الميزان الجاري من الميزان التجاري، وميزان الخدمات ثم ميزان التحويلات، فبعد تحليلنا وتعرفنا على تطور أرصدة كافة البنود المشكلة للميزان الجاري، بوسعنا الآن أن نبين تطور هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان الجاري، ومن الملاحظ أن الميزان التجاري يتحكم بشكل كبير في وضعيته، وفي المقابل أن وضعية أسعار النفط تعتبر هي المحدد الأساسي للتطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري، وعليه فإن الميزان الجاري إبتداءً من سنة 2004 شهد الحساب زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2012، ماعداً سنة 2009 أين سجل انخفاضاً من 30,45 مليار دولار سنة 2008 إلى 410 مليون دولار، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليعود الارتفاع حيث وصل إلى قيمة 12,30 مليار دولار في نهاية سنة 2012. أما حساب رأس المال فقد اتسم بأرصدة سالبة طوال فترة الدراسة عدا الفترة 2008-2012، وهذا لارتباط رصيده برصيد رؤوس الأموال الرسمية الصافية، ومن ورائه عملية سداد الديون الخارجية إبتداءً من سنة 2004، مستفيدة الدولة في ذلك من ارتفاع أسعار البترول ابتداءً من سنة 1999، وما نتج عنه من تشكيل احتياطي لا بأس به من العملة الصعبة، وبالعودة إلى الجدول رقم (03) نجد أن حساب رأس المال عرف عجزاً متذبذباً من 1990-2000، وتعود أسباب هذا التدهور عموماً إلى ارتفاع قيمة المديونية، وبالتالي ارتفاع

خدمات الديون، وانخفاض التدفقات باتجاه الداخل، حيث انه في سنة 2006 فقد عرف ميزان رأس المال تدهورا كبيرا في الرصيد قدر بـ 11,22 مليار دولار، وهذا بسبب التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10,93 مليار دولار خلال هذه الفترة، وبعدها انخفاض العجز في ميزان رأس المال في سنة 2007 ليسجل فائضا متزايدا خلال الفترة 2008-2011 ليصل رصيد هذا الأخير إلى 340 مليون دولار في سنة 2011. أما بالنسبة للفترة من 2000-2012 فقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري فائضا معتبرا بلغ أكبر قيمة له سنة 2008 بـ 36,99 مليار دولار، وهذا بسبب الطفرة النفطية التي سجلت خلال هذه المرحلة وسمحت بنمو احتياطات الصرف وارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، إلا هذا الرصيد يرتبط في معظمه بالحساب الجاري فقط، أما حساب رأس المال فقد كان سالبا خلال الفترة (1990-2007) ثم سجل رصييدا موجبا من 2008-2012 ساهم في الحفاظ على الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي عرف تراجعاً بسبب التآكل الواضح في فائض الحساب الجاري نتيجة تراجع أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية، تجدر الإشارة إلى أن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2009 قد غذي باحتياطات الصرف الرسمية، التي بلغ قائمها بما في ذلك حقوق السحب الخاصة 148910 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2009³³.

2-2-1- تطور الدين الخارجي واحتياطيات الصرف الرسمية: عرفت الجزائر فترة طويلة من المشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي خلال سنتي 1986-1987، كما بلغت المديونية الخارجية مستويات حادة بداية من 1990، فقد تجاوزت نسبة خدمة الدين الخارجي 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994 وهي السنة التي بلغ فيها قائم الدين الخارجي 70% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها لدى نادي باريس ونادي لندن، وهي الاتفاقية التي تندرج ضمن برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1994-1998)، وبعد إعادة جدولة الدين الخارجي بدأت الوضعية المالية الخارجية بالتحسن ابتداء من سنة 2000.

جدول رقم (04): يوضح تطور الدين الخارجي واحتياطيات الصرف الرسمية خلال الفترة (2000-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الديون ق . الأجل	0,173	1,260	0,102	0,150	0,410	0,707	0,541	0,717	1,303	1,492	1,778	1,142	1,158
الديون م وط الأجل	25,088	22,571	22,540	23,203	21,411	16,484	5,062	4,889	4,282	3,921	3,679	2,831	2,116
الدين الخارجي	25,261	22,571	22,642	23,353	21,821	17,191	5,603	5,606	5,585	5,413	5,457	4,405	3,673
خدمة الدين الخارجي	4,500	4,464	4,150	4,358	5,658	5,838	13,314	1,431	1,218	1,000	0,670	0,618	-
الاحتياطات الرسمية للسرف	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91	162,2	182,22	190,66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات: - بنك الجزائر، صندوق النقد العربي.

الملاحظ من الجدول السابق أن هناك استقرار نسبي للدين الخارجي بين 2000-2003 حيث تراوح ما بين 25,2 مليار دولار و 23,3 مليار دولار، وبعدها يأخذ الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل شكل تنازلي ابتداءً من سنة 2004، حيث تراجع إلى 16,484 مليار دولار في نهاية سنة 2005 ثم 3,921 مليار دولار سنة 2009، وبعدها تناقص تدريجياً خلال السنوات الموالية ليصل إلى غاية 2,116 مليار دولار في سنة 2012، بحيث لم يعد قائم الدين يمثل سوى 3,673 مليار دولار منها 1,158 مليار دولار ديونا قصيرة الأجل، كما نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل حققت ارتفاع محسوس سنة 2010 وصل إلى 1,778 مليار دولار مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود هذا الارتفاع الاستثنائي للدين قصير الأجل بشكل قوي إلى القفزة في الواردات التي سجلت 38,89 مليار دولار مقارنة مع السنوات الأخرى، كما أن انخفاض المشهود في قائم الدين الخارجي يوضح جهود الدولة في تطبيق سياسة صارمة لتقليص الدين الخارجي، وهذا ما يتأكد من خلال تسارع وتيرة التسديدات المسبقة للدين العمومي خاصة منذ سنة 2004 مع الشروع في تنفيذ التسديدات المسبقة، وهذه وسيلة لحماية الاقتصاد الوطني أمام الأزمات الاقتصادية العالمية، أما بالنسبة إلى الخدمة الديون فنلاحظ انه هناك انخفاض تدريجي بين سنتي 2000 و 2002، ثم بدا في الارتفاع من سنة 2004 ليصل إلى ذروته سنة 2006 بما يقابل 13,314 مليار دولار، ليعاود الانخفاض ليصل إلى 0,618 مليار دولار في نهاية 2011.

كما تلعب احتياطات الصرف دورا هاما في نظام الصرف الحالي باعتبارها الدعامة الأساسية التي يتدخل بها بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك بهدف التأثير على سعر صرف الدينار، فهي تعتبر ضمانا على مصداقية سياسة الصرف من جهة واستقرارا لقيمة العملة الوطنية من جهة أخرى، وباعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد وهو المحروقات، فان تغيرات أسعاره في الأسواق الدولية سوف يؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر، ولذا نلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتياطات الصرف الرسمية (ماعدا الذهب) التي كانت تقدر بأقل من 11.90 مليار دولار سنة 2000، فقد بلغت 43.11 مليار دولار في نهاية سنة 2004، مع الإشارة إلى أن هذه الاحتياطات بلغت في نهاية سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار، وقدر مجموعها ب 162,22 مليار دولار في نهاية سنة 2010، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات وتسجيل الفائض في ميزان المدفوعات فقدرت الزيادة في قيمة الاحتياطات الرسمية ب: 178,76 مليار دولار في سنة 2012، مقارنة بسنة 2000.

الخاتمة:

لقد فرض التوجه الاقتصادي الجديد في ظل العولمة وتحدياتها المختلفة على الجزائر ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق، والتي تجلت في سعي الجزائر إلى توفير شروط معينة تضمن لها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول أيضا ضمن أطراف الشراكة الأرومتوسطية، وكان المقابل في ذلك تطبيق الجزائر الإصلاحات وإعادة هيكلة اقتصادها على جميع المستويات أو القطاعات من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي الداخلي والخارجي، وهذا لن يتم إلا من خلال تحقيق التوازنات النقدية لكافة المؤشرات الاقتصادية الكلية.

حيث وضع قانون النقد والقرض 90-10 القطاع المالي والبنكي وبشكل نهائي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتم تكليف البنك المركزي بتسيير السياسة النقدية، فتوجهات هذه الأخيرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بعد صدور قانون النقد والقرض وما تلاها من قوانين أخرى تشير إلى أن السلطات النقدية سعت دوما إلى محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات العامة للأسعار كأهم هدف داخلي، والمحافظة على قيمة العملة المحلية على المستوى الخارجي من خلال استقرار سعر الصرف عند حدوده الطبيعية كأهم هدف خارجي.

فالإستراتيجية النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق التوازن الخارجي نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية كانت حاجز أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها، فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات وكذا تطور رصيد احتياطات الصرف بالإضافة للنتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية كانت بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وليس تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المحروقات كمورد وحيد في الصادرات رغم ارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات تدريجيا.

قائمة المراجع:

- 1- Marie Delaplace, Monnaie et Financement de l'économie , édition DUNOD, Paris , p118.
- 2- عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 274.
- 3- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 189.
- 4- غريبي احمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 109.
- 5- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق ذكره ص 190.
- 6- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق ذكره، ص 193.
- 7- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة مستغانم، افريل 2006، ص 02.
- 8- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 115.
- 9- احمد السيد كردي، ميزان المدفوعات، متاح على الموقع: <http://kenanaonl.com/users/ahmedkordy>، تاريخ الاطلاع: 2013/03/26.
- 10- عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص 147.

- 11 - محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات - جامعة الشلف، 2005، ص 340.
- 12 - محمد راتول، نفس المرجع السابق ذكره، ص 399.
- 13 - زاوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة غليزان، 2011، ص 11.
- 14 - مفاهيم سعر الفائدة، متاح على الموقع: <http://www.startimes.com>، تاريخ الاطلاع: 2013/06/19.
- 15 - قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 121.
- 16 - لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 171.
- 17 - حسين حميد، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية - بالشارة إلى حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص 123.
- 18 - جليل شعبان وعقيل محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية من ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة قياسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 27، جامعة البصرة، 2011، ص 210.
- 19 - مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 36.
- 20 - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 348.
- 21 - محمد مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص 104.
- 22 - لخلو عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحويلات القانونية والاقتصادية، جامعة سعيدة، أفريل 2006، ص 15.
- 23 - بقبق ليلي اسمهان، ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق (حالة الاقتصاد الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2003، ص 194.
- 24 - لخلو عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 16.
- 25 - مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية - قسنطينة - عدد 02 سنة 1999، ص 82.
- 26 - طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 " - جامعة الشلف.
- 27 - نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية - " مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري " - ص 03.
- 28 - Ammour ben halima, monnaie et régulation monétaire, Edition dohlebe, algérai, 1997, p69.
- * - سيولة الاقتصاد (السيولة المحلية) = $\frac{M_2}{PIB}$
- 29 - مصيطني عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، 2008، ص 117.
- * - ففي حالة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مثلا يقوم بنك الجزائر ببيع جزء من الأصول الخارجية (العملات الأجنبية) في سوق الصرف، فترتفع قيمة الدينار الجزائري إلى ما كانت عليه من قبل.
- 30 - مصيطني عبد اللطيف، مرجع سابق ذكره، ص 120.
- 31 - حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص 177.
- 32 - باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي - بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (1990-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2014، ص 161.
- 33 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق ذكره، ص 81.